الاسراع بإنجاز تشريع يتضمن تجريم الأعمال والتصرفات المعادية للوحدة الوطنية

دعم ترشيح النساء في المجالس المنتخبة المحلية والنيابية، وبما لا يقل عن نسبة 15 ٪ وعضوية مجلس الشورى، بما لا يقل عن 10 ٪

تفعيل دور مجلس التنسيق لمنظمات المجتمع المدني بما يمكن منظماته من المشاركة في تبني قضايا المواطنين والوطن

وضع التحديات التي يواجهها الوطن في دائرة الضوء أمام الأحزاب والمواطنين كافة ليكون الجميع على بصيرة وعلم بالأحداث الجارية

ضرورة تحصين الشباب من الأفكار المتطرفة والتعصب المناطقي والولاءات الضيقة

تثمين جهود الحكومة في مكافحة الإرهاب ومباركة جهود التعاون الإقليمي والدولي لمجابهة كل أعمال القرصنة

إعطاء عناية خاصة للصحافة الوطنية والاهتمام بتطويرها ومؤسسة الصحافة الأهلية والخاصة

التصدي القانوني لكل أشكال الانحراف في العمل الصحفي والخروج على الدستور والقانون

بارتكاب جرائم النشر ضد الوحدة الوطنية والمصلحة العليا للوطن وبث روح الحقد والكراهية

الموازين الداخلية والخارجية للاقتصاد، وتطوير أساليب إعداد الموازنة وتنفيذها ومراجعتها وتقويمها.

ب) التأكيد على أهمية تعميق دور السياسة النقدية في الإصلاحات المالية والمصرفية وتوسيع دورها التنموي، وتفعيل دور الجهاز المصرفي في تنمية الوساطة المالية، وزيادة حجم ونوعية التمويل المتاح للأنشطة الاستثمارية، والاهتمام بمواصلة الانفتاح الاقتصادي.

ج) العمل على استكمال عناصر منظومة الحكم الرشيد بكافة مكوناتها وأبعادها المؤسسية والقانونية والإدارية والسياسية، والعمل على تجسيد مبدأ تدوير الوظيفة العامة والعمل على تبسيط الإجراءات وتعزيز البناء المؤسسي والتشريعي للأنشطة الاستثمارية، وحماية حقوق الملكية,وتحسين آليات تسجيل الأراضي والعقارات، ومعالجة قضايا المغتربين.

د) زيادة الاهتمام بكافة جوانب التنمية البشرية باعتبارها أحد أهم متطلبات التنمية الشاملة والمستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبما ينعكس في تحسين مستوى المعيشة للمواطنين، من خلال الحد من المغالاة في الأسعار ومحاربة الاحتكار، ومكافحة الفقر والبطالة, وتوفير فرص عمل للشباب، وتوسيع برامج التخفيف من الفقر وتحسين مستوى الدخل، وخاصة في الريف.

هـ) العمل على وضع وتنفيذ السياسات والمشاريع الهادفة إلى تطوير وتعظيم الدور التنموي للقطاعين الزراعي والسمكي في توسيع فرص الاستثمار وفرص العمل، ورفع مساهمتهما في تحقيق الأمن الغذائي.

و) تشجيع وتوسيع الاستثمار في مجال الصناعات التحويلية، وبما يرفع من درجة مساهمتها في عملية التنمية المؤدية إلى زيادة الإنتاج والدخل الوطني، وخلق فرص العمل، وتنويع الاقتصاد.

ز) العمل على التوسع في الاستكشافات النفطية في مختلف المناطق البرية والبحرية، وعلى زيادة إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي المسال، وعلى وضع وتنفيذ الخطط الهادفة إلى الاستفادة من الثروات المعدنية المتنوعة التي تزخر بها بلادنا.

ح) التأكيد على أهمية مواصلة الجهود للاستفادة من الإمكانات والمقومات الطبيعية والتاريخية والثقافية المتسمة بالغنى والتنوع، وبما يمكن من تطوير اقتصاد سياحي مستديم.

ط) العمل على إصلاح قطاع الكهرباء، ورفع القدرة الكهربائية للشبكة الوطنية الى 5000 ميجا وات، وتطوير شبكات التوزيع في المدن الرئيسية والثانوية، ومصادر الطاقة المتجددة شاملة الطاقة الحرارية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الغازية, وفقا لتوجيهات فخامة الأخ/ الرئيس.

ي) التأكيد على وضع معالجات لمشاكل المياه والبيئة والصرف الصحي، وبما يكفل الحفاظ على المياه ووقف ما تتعرض له من هدر واستنزاف وسوء استخدام, وإيجاد مصادر متجددة للمياه.

ك) مواصلة الجهود لتطوير قطاع النقل البري والبحري والجوي لتمكينه من أداء دور ايجابي ومحفز للتنمية والاستثمار.

ل) التأكيد على تطوير تقنية المعلومات والاتصالات, باعتبارها شرطاً أساسياً لإحداث النقلة النوعية المنشودة في الاقتصاد اليمني باتجاه الاقتصاد المعرفي.

م) الإسراع في وضع البرامج التنفيذية للإستراتيجية الوطنية للحكم المحلي (2020م) والاستمرار في تطوير نظام السلطة المحلية إلى الحكم المحلي واسع الصلاحيات من خلال تعزيز اللامركزية والتنمية المحلية، وتطوير البناء المؤسسي والتشريعي للسلطة المحلية، والحد من فجوة التنمية بين الريف والحضر.

ن) التركيز على القضية السكانية, ومواصلة العمل على تحقيق التوازن بين النمو السكاني من ناحية والنمو الاقتصادي والاجتماعي وتلبية المتطلبات المتنامية للسكان من ناحية أخرى، والحد من الهجرة من الريف إلى المدن وتوجيه الحراك السكاني نحو المناطق الساحلية.

س) العمل على وضع إستراتيجية موحدة للتعليم العام الأساسي والثانوي والفني والمهني والعالي تهدف إلى ربط التعليم باحتياجات التنمية وسوق العمل، وتحسين مخرجات التعليم ورفع مستوى جودته، ورفع التوازن النسبي بين التعليم الثانوي والتعليم الفني والتدريب المهني، وتوسيع فرص التعليم العالي في كل المحافظات، وإدخال مفاهيم الجودة لتلبي احتياجات التنمية المستديمة, ومتطلبات سوق العمل المحلي والإقليمي، وكذا العمل على تطوير البناء الهيكلي لمؤسسات التعليم العام والفني والمهني، بما يلبي متطلبات التنمية البشرية.

ع) مواصلة العمل على تسهيل وتوسيع الخدمات والرعاية الصحية الأولية كونها حقا من حقوق المواطن يكفلها الدستور, ودعامة مجتمعية أساسية.

ف) الاستمرار في تطوير البناء المؤسسي للدولة والإصلاحات الدستورية لتعزيز الفصل بين السلطات ومكافحة الفساد وحماية المال العام,وتعزيز مقومات الإدارة الرشيدة, وإصلاح جهاز الإدارة العامة, وتفعيل دور القضاء وتحسين الأداء في أجهزته المختلفة, وفرض احترام سيادة القانون, وتفعيل دور أجهزة الرقابة والمحاسبة, وتعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة, وإعادة النظر في وظيفة الدولة، وصولا إلى إيجاد إدارة رشيدة وجهاز حكومي يعمل بهياكل ونظم وسياسات وآليات وأدوات حديثة ومتطورة ويدار بكادر بشري مؤهل ومدرب ومزود بمهارات عالية قادرة على تنفيذ برامج الحكومة بكفاءة وفاعلية.

ص) تعزيز الحماية الاجتماعية وشبكة الأمان الاجتماعي، وإيجاد فرص عمل دائمة ومؤقتة، إضافة إلى تقديم القروض والإعانات النقدية وخدمات الرعاية، من خلال التوسع في المشاريع كثيفة العمالة، وتعزيز الشراكة مع منظمات المجتمع المدني.

ق) يوصي المؤتمر العام بإعادة إعمار المناطق المتضررة من كوارث السيول.

ر) يؤكد المؤتمر العام على الاستمرار في تنفيذ مشروع الرئيس الصالح السكني والزراعي للشباب ومحدودي الدخل.

ش) وفي مجال تمكين المرأة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً يوصي المؤتمرون بتكثيف الجهود الهادفة إلى مكافحة الأمية بكل أشكالها خاصة بين النساء، وزيادة فرصهن لشغل المناصب القيادية في أجهزة الدولة ومنظمات المجتمع المدني، وزيادة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي وتوسيع الفرص الاقتصادية لها في كافة القطاعات

ت) منح المرأة مجالاً أوسع للمشاركة في كل المجالات من خلال تبوئ المواقع القيادية في صنع القرار للجهاز الإداري للدولة، ومجالس السلك الدبلوماسي والسلطة القضائية والاعلام، والشرطة في ضوء مبدأ تكافئ الفرص.

ث) دعم ترشيح النساء في المجالس المنتخبة المحلية والنيابية، وبما لا يقل عن نسبة 15 % ورفع نسبة مشاركة المرأة في عضوية مجلس الشورى، بما لا يقل عن 10 % وضرورة تمثيل المرأة في مختلف اللجان الرسمية والتمثيل في الوفود الرسمية المشاركة في الفعاليات الخارجية، تنفيذاً لما جاء في مبادرة الاتجاهات التي اقرت في مؤتمرنا في دورته الأولى.

خ) إعطاء عناية خاصة ومزيد من الاهتمام بدور المؤسسة الأمنية بكافة أجهزتها لمزيد من ضمان الأمن والاستقرار والسكينة العامة وحماية المواطن وصيانة سيادة الوطن والتصدي لكافة المخاطر والفتن وجرائم التخريب والإرهاب.

ذ) التأكيد على أهمية التحضير والإعداد الجيد لتحقيق الأهداف المرجوة من استضافة بطولة «خليجي 20» التي ستقام بمدينة عدن في نهاية عام 2010م.

3 - يوصي المؤتمر الحكومة بأهمية توسيع الخدمات الصحية من خلال إنشاء المرافق الصحية النوعية والمتخصصة وتوفير الخدمات الصحية للمناطق الريفية والعمل على نشر الوعي السكاني والصحي في أوساط المجتمع بأهمية تنظيم النسل والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة والاهتمام بالكادر الطبي والصحي، وتطوير قدراته ومهاراته، وتوفير الرعاية اللازمة التي تساعد ه على الارتقاء بمستوى أداءه والحرص بشكل أساسي وعاجل على تنفيذ بناء وتشييد مراكز علاج الأمراض السرطانية التي سبق ان تم التوجيه بها من قبل فخامة رئيس الجمهورية.

4 - يشيد المؤتمر بالجهود الحكومية وروح المسئولية الوطنية لدى أجهزة الدولة في مختلف المستويات وعلى الصعيدين المركزي والمحلي، والانجازات الملموسة في مختلف المجالات التنموية والاجتماعية والثقافية والمدونة بالأرقام في تقرير اللجنة الدائمة، في سياق تنفيذ البرامج السياسية والانتخابية للمؤتمر الشعبي العام (النيابية -المحلية -الرئاسية) والبرنامج العام للحكومة، ومؤشرات النمو المحققة في القطاعات الخدمية والمجالات التنموية خلال الفترة ما بين الدورتين 2005-2009م.

-5 يقدر المؤتمر الاجراءات التي اتخذتها الحكومة في معالجة تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة، والحيلولة دون تفاقم الآثار السلبية المتوقعه على اقتصادنا الوطني، ويوصي بما يلي:-

أ- ترشيد النفقات وتنمية وتطوير الايرادات

ب- زيادة كفاءة الاستخدام للموارد المتاحة الاستراتيجية والمرحلية.

ج- تفعيل نشاط مكافحة التهرب الضريبي والتهريب الجمركي، وتفعيل دور الرقابة الداخلية على أنشطة المكاتب والمنافذ ذات الصلة.

د- تعزيز مناخات الاستثمار ومراجعة القوانين والأنظمة الاجرائية المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية وإزالة المعوقات أمام المستثمرين وتسهيل الإجراءات وتعزيز الشفافية.

ه- تطوير أسس ومعايير ملائمة للسياسة النقدية بما في ذلك تحديد مستوى عرض النقود ومختلف أدوات السياسة النقدية.

و- الاستمرار في المحافظة على استقرار أسعار الصرف في حدود ملائمة بعيداً عن التعرض لخطر استنزاف الاحتياطي العام - من خلال خطة تدخل يجريها البنك بحسب الأحوال والمتغيرات.

ز- مواجهة انخفاض النفقات الاستثمارية في موازنة 2009م من خلال البحث عن مصادر تمويل خارجية، وبالذات لتلك المشروعات المتعلقة بالبنية التحتية التي تخلق فرص عمل وتحد من البطالة.

6 - يوصي المؤتمر كافة مؤسسات الدولة وبصورة خاصة الحكومة بأن تعمل على خلق تأييد شعبي حقيقي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري من خلال مراعاة البعد الاجتماعي وتوزيع تكلفته الباهظة بصورة عادلة، وتوافر الشفافية والمصداقية لدى متخذي القرار الاقتصادي والسياسي في البلاد، وكذلك لدى أجهزة الإعلام الرسمية والجهات المختصة بإصدار الإحصاءات والبيانات الرقمية.

7 - يوصي المؤتمر الحكومة بالعمل على تحسين ورفع مستوى معيشة المواطنين من خلال تحسين الخدمات الصحية والتعليمية والتوسع في إنشاء مشاريع مياه شرب ورفع مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي، وتعزيز المؤشرات الاجتماعية، ودعم ترتيبات شبكة الأمان الاجتماعي، وإتباع إستراتيجية تسمح لحدوث زيادة في الاستهلاك الحقيقي الخاص، ومعالجة القصور الماثل في تطبيق استراتيجية الأجور والمرتبات المعمول بها حالياً والتي لم تحقق بعد الأهداف المتضمنة لها.

8 - يؤكد المؤتمر على أهمية تكامل العمل بين كافة سلطات الدولة ومؤسساتها الدستورية، وانجاز الغايات المستهدفة من عملها المشترك في خدمة المصلحة العامة، وفي هذا الصدد يوصي الحكومة بضرورة وضع برنامج تنفيذي لما يصدر عن مجلسي النواب والشوري من توصيات تتعلق بالشئون التنفيذية وبحل الاشكالات وتطوير العملية التنموية ،ووضع تلك التوصيات موضع التنفيذ.

خامساً: فيما يخص التعديلات على النظام الداخلي:-

أقر المؤتمر إجراء التعديلات الآتية على النظام الداخلي:

1. إعادة النظر في قوام اللجنة الدائمة الرئيسية والمحلية بالموائمة بين الجغرافيا والسكان من خلال : إعتماد التمثيل في عضوية اللجنة الدائمة الرئيسية من فروع الدوائر والمديريات بدلا من حصره بفرع الدائرة , واعتماد انتخابات أعضاء اللجان الدائمة المحلية من قبل فروع الدوائر/ المديريات.

2. استحداث قطاع للتعليم والشباب ضمن قطاعات الأمانة العامة للمؤتمر يعنى برعاية شئونهم التنظيمية وبصورة عاجلة وإستثنائية نظراً لأهمية وحيوية هذا القطاع الواسع والمؤثر.

3. إزالة التداخل القائم في الإختصاصات بين بعض التكوينات والمواقع القيادية.

4. تعديل المادة (26) المتصلة بـــ ((بنائبي)) رئيس المؤتمر وذلك بعدم حصر النواب بعدد معين.

5. تفعيل دور فروع المؤتمر بأمانة العاصمة والمحافظات من خلال : انتخاب رؤساء الفروع ومسئولي الرقابة التنظيمية من قبل مؤتمرات الفروع , وإعتماد (نيابة) المسئول التنظيمي لرئيس الفرع.

6. ضرورة توسيع منظومة عمل الهيئة الوزارية والتنفيذية من خلال : قيام تكوينات مختلفة للهيئة التنفيذية المركزية وعلى مستوى المحافظات / المديريات.

7. إضافة أعضاء المجالس المحلية (مؤتمر) في أمانة العاصمة / المحافظات إلى عضوية اللجنة الدائمة المحلية.

8. إشراك أعضاء المجالس المحلية بالمحافظات / المديريات - من أعضاء المؤتمر - في قوام الهيئات التنفيذية في المحافظات / المديريات , وإضافة رؤساء اللجان في المجالس المحلية بالمديريات أعضاء في مؤتمرات فروع أمانة العاصمة / المحافظات.

9. تفعيل النشاط التنظيمي على المستوى المهني.

10. وضع معايير تعالج مسألة الوضع التنظيمي في المؤتمر في حالة اندماج أحزاب أخرى, أو انضمام قيادات أو أعضاء منها.

11. تنظيم ملء المواقع الشاغرة في اللجنة العامة وهيئة الرقابة التنظيمية.

12. إدخال التعديلات التنظيمية الكفيلة بتطوير العمل الرقابي وتفعيل مبدأ الثواب والعقاب.

13. وضع الضوابط المناسبة لتحصيل الاشتراكات المالية وتفعيل الإستثمار التنظيمي في الحدود المتاحة.

14. إضافة شرط التفرغ من أي عمل تنفيذي لمن يرشح لشغل منصب الأمين العام المساعد, ورؤساء الدوائر المتخصصة بالأمانة العامة .

15. تحقيق التوازن في تمثيل المراكز التنظيمية من خلال : تحديد قيادات المراكز التنظيمية بين (5 - 7) أعضاء وفقاً لمعايير كثافة العضوية.

16. إضافة نواب رؤساء الدوائر المتخصصة ومسئولي هيئة الرقابة بالمحافظات إلى عضوية اللجنة الدائمة الرئيسية.

17. إعادة تنظيم فروع المؤتمر بالخارج ووضع النصوص التي تنظم تشكيلها وتختص بشئونها بما يحقق أداء أفضل وإرتباط أقوى بالطلاب والجاليات في الخارج.

18. إستيعاب رؤساء الإتحادات والنقابات العامة في أمانة العاصمة/المحافظات في عضوية اللجنة المحلية موازاة بقياداتها المركزية المستوعبة في اللجنة الدائمة الرئيسية.

19. إنتخاب رؤساء فروع المؤتمر وقيادات فروع هيئة الرقابة بأمانة العاصمة / المحافظات من قبل مؤتمر المحافظة بدلاً عن إنتخابهم من قبل اللجنة الدائمة المحلية.

20. يفوض المؤتمر العام اللجنة العامة والأمانة العامة بتضمين هذه التعديلات في النصوص التفصيلية للنظام الداخلي.

سادساً: في مجال السياسة الخارجية:

1 - يشيد المؤتمر بالسياسة الحكيمة والمتوازنة التي تنتهجها بلادنا في علاقاتها مع الدول الشقيقة والصديقة بقيادة فخامة الأخ الرئيس/ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية، رئيس المؤتمر الشعبي العام والتي حققت موقعا مرموقا لليمن على المستوى الإقليمي والدولي تجسدت فيما يلي:

أ- تعزيز الانتماء القومي في مواقف بلادنا والجهود المبذولة لتعزيز التضامن العربي وتوحيد الصف إزاء التحديات والمخاطر التي تهدد كيان الأمة ومقدراتها والانتصار للقضايا القومية المصيرية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي وتعزيز الأمن القومي الاستراتيجي, والعمل على تعزيز وتنمية مكانة بلادنا الإقليمية والدولية بما يؤهلها لتقديم المبادرات السياسية للإسهام في رأب الصدع العربي, وتفعيل العمل القومي المشترك وتحجيم المشكلات العربية - العربية.

ب- اتساع دائرة العلاقات السياسية مع مختلف الدول الشقيقة والصديقة وبما يحقق المصلحة العليا للوطن والمصالح المشتركة وبما يخدم التعايش والسلم العالميين.

جـ- مصداقية وتميز الدور السياسي لفخامة الأخ رئيس الجمهورية على الصعيد الإقليمي والدولي، حيث جنب اليمن الكثير من المخاطر في مراحل حرجة شديدة الحساسية وفي حقبة اتسمت بالتكالب المصلحي على المنطقة وهو دور حظي بتقدير شعبي وإقليمي ودولي واتسم بالندية والاحترام.

3 - أكد المؤتمر وقوف اليمن مع كافة جهود المصالحة لإعادة الأمن والاستقرار إلى الصومال ودعا كافة الفصائل الصومالية لنبذ العنف وتغليب المصلحة الوطنية العليا واعتماد الحوار وسيلة لحل الخلافات كما طالب المجتمع الدولي والدول العربية إلى تقديم الدعم المادي واللوجستي اللازم لبناء مؤسسات الدولة وأجهزة الجيش والأمن باعتبارها الوسيلة التي ستعيد للصومال استقراره وتقود إلى انسحاب قوات حفظ السلام، والأداة لبسط سلطة الدولة ومكافحة القرصنة.

4 - يثمن المؤتمر العام عالياً مواقف قادة دول مجلس التعاون الخليجي والتي تعززت خلال القمة التشاورية المنعقدة في الرياض يوم الثلاثاء الماضي برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز في دعم اليمن ووحدته وأمنه واستقراره ومسيرته التنموية، ويشيد بالجهود التي بذلت خلال القمة بشأن بحث الأولوية لاستيعاب العمالة اليمنية في دول مجلس التعاون الخليجي.

5 - أشاد المؤتمر العام بمواقف الدول الشقيقة والصديقة الداعمة لليمن ووحدته وامنه واستقراره وباعتبار ان ذلك يمثل عنصراً مهماً للأمن والاستقرار في المنطقة.

6 - قدر المؤتمر نتائج قمة مسقط لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وقراراته وبانضمام اليمن إلى المزيد من منظمات وهيئات مجلس التعاون ويتطلع المؤتمر إلى تعزيز الشراكة بين اليمن ودول المجلس في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية وبما يخدم مصالح شعوبها ويحفظ الأمن والاستقرار فيها.

7 - انطلاقاً من المخاطر التي تهدد اقتصاديات البلدان الفقيرة ودول العالم الثالث نتيجة الأزمة المالية فإن المؤتمر يؤكد على أهمية تحمل الدول الغنية والتي ساهمت في حدوث هذه الأزمة مع المنظمات الاقتصادية الدولية تحمل مسئولياتها بدعم دول العالم الثالث لمواجهة آثار الأزمة على اقتصادياتها وتوفير الأموال اللازمة لمساعدتها على تخطيها.

8 - أكد المؤتمرون أهمية إصلاح منظمة الأمم المتحدة بما يضمن تحقيق العدالة في التمثيل في مجلس الأمن لمختلف المناطق الجغرافية بالإضافة إلى وضع قواعد لترشيد حق استعمال الفيتو حتى لا يصبح الفيتو عائقاً أمام تحقيق العدالة الدولية.

9 - يؤكد المؤتمر العام الموقف الثابت للشعب اليمني والمؤتمر الشعبي العام في دعم القضية الفلسطينية والوقوف مع الحق الفلسطيني في قيام دولته كاملة السيادة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف كما دعا المؤتمرون الفصائل الفلسطينية إلى توحيد صفوفهم واستكمال الحوار فيما بينهم بما يؤدي إلى حل الخلافات وحماية النضال الفلسطيني وتعزيزه في مواجهة الإرهاب الإسرائيلي والمخططات التي تسعى إلى زرع الفتنة والانقسامات بين أبناء الشعب الفلسطيني. كما أدان المؤتمر سياسات الاجتياح والقمع الإسرائيلي لغزة واستمرار الحصار ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، ودعا إلى فتح كافة المعابر ورفع المعانات عن كاهل الشعب الفلسطيني.

-10 أشاد المؤتمر بجهود فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح في تعزيز العمل العربي المشترك ودعوته في القمة العربية العشرين المنعقدة في الدوحة إلى اعتماد المبادرة اليمنية لتفعيل العمل العربي المشترك والتي أقرها البرلمان العربي باعتبارها الوسيلة للارتقاء بالعمل العربي المشترك لمواجهة التحديات والمخاطر التي تواجهها الأمة العربية. كما بارك المؤتمر لدولة قطر الشقيقة نجاح القمة وخطوات المصالحة العربية- التي تمت على هامش المؤتمر.

11 - عبر المؤتمرون عن وقوف المؤتمر الشعبي العام مع الشعب السوداني وقيادته في مواجهة مؤامرات التقسيم وتأجيج الصراعات، مؤكداً على أن ما يجري في السودان شأن داخلي وأن القوى السياسية والمجتمع في السودان قادرة على إيجاد الحلول لكافة الخلافات، كما أكد المؤتمرون أن مذكرة التوقيف الصادرة عن محكمة الجنايات الدولية ضد الرئيس السوداني عمر حسن البشير، تعتبر خروجاً على القانون الدولي وتهديداً لأمن واستقرار السودان والمنطقة وشدد على عدم التعامل مع هذا القرار من قبل المجتمع الدولي.

12 - أدان المؤتمر أعمال القرصنة والسطو على السفن في خليج عدن والبحر العربي وغرب المحيط الهندي ويشيد بالدور البطولي الرائع الذي تقوم به قواتنا البحرية وقوات خفر السواحل في هذا الصدد وثمن عاليا الجهود التي تبذلها الحكومة في مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة وتبارك جهود التعاون الإقليمي والدولي من أجل تأمين المياه الإقليمية والممرات الدولية, بهدف إنهاء كل أعمال القرصنة.

13 - يؤكد المؤتمر العام على أهمية التعاون الاقتصادي وتوسيع قاعدة الاستثمار, وجذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية للاستثمار في بلادنا, ودعوة الحكومة إلى مزيد من تبسيط الإجراءات, والقضاء على المعوقات التي قد تواجه المستثمرين عند تعاملهم مع الأجهزة المعنية.

14 - يؤكد المؤتمر على مواصلة العمل في الاندماج والتكامل الاقتصاديين مع مجلس التعاون لدول الخليج العربي, وفقاً لرؤية متكاملة وخطط وبرامج تنموية وآليات مؤسسية تعزز من الشراكة والتعاون المستمر، وتعميق العلاقات على كل المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

15 - مواصلة الاهتمام بتعزيز الشراكة مع شركاء التنمية وتحسين القدرة الاستيعابية للاقتصاد اليمني للاستفادة من المساعدات والقروض، وتطوير علاقات بلادنا مع الدول الشقيقة والصديقة على أساس الاحترام المتبادل وتحقيق المصالح المشتركة.

16 - يؤكد المؤتمر أهمية التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب الذي يهدد السلم والأمن الدوليين والذي يتطلب تضافر الجهود الإقليمية والدولية لتجفيف منابع الإرهاب والتطرف الذي أصبح العالم عرضة لنتائجه الكارثية وينعكس على المصالح المحلية والدولية, ويضر باقتصاد وأمن ومصالح بلادنا.

ولا يسع المؤتمر العام السابع في ختام في دورة انعقاده الثانية إلاّ أن يقدر الإضافات التي حققتها هذه الدورة, والتي عززت الرصيد التنظيمي والسياسي للمؤتمر الشعبي العام وصلته المباشرة بجماهيره عبر مندوبيه في هذا المؤتمر العام، الذي انعقد في ظل ظروف وتحديات وطنية بالغة الأهمية، يحتم على المؤتمر السير قدماً في تعزيز الدور الذي يضطلع به على الدوام سعياً إلى نهضة وطنية شاملة ترتكز على الثوابت الوطنية التي التفت حولها جماهير شعبنا الواعية المؤمنة, مؤكداً توجهه واستعداده الكامل على تبني الحوار البناء ومواصلة العمل الجدي مع كافة القوى الوطنية الحية والأحزاب والتنظيمات السياسية في معالجة كل المعضلات والتحديات ومواصلة بناء المشروع الحضاري اليمني الجديد الذي انطلق منذ صبيحة يوم الثاني والعشرين من مايو المجيد مسلحين جميعاً برؤية وطنية مسئولة, تستشرف آفاق المستقبل, وتستجمع القدرات والعطاءات الوطنية الخلاقة لتحقيق كل أماني وطموحات شعبنا في «يمن جديد ومستقبل أفضل» شعاراً ماضين لتحقيقه بكل عزم وثقة وثبات.

وحسبنا أن هذه المرحلة من تاريخ وطننا الناهض.. والصامد.. والمتقدم أنها في الصدارة من اهتماماتنا في كافة المواقع السياسية والتنفيذية وفي كل سلطات الدولة والمجتمع كل ما احتواه البرنامج الانتخابي الرئاسي للمؤتمر الشعبي العام وقد صار مشروع الوطن اليمني الحضاري للبناء والتطوير والتغيير من أول الأوليات في الالتزام والتطبيق وقد صادق عليه الشعب عبر الناخبين وقال نعم لمحتواه ونعم للقائد الذي تبناه وبحيث نجاهد جميعاً لأن نصل به في ميادين العمل كلها إلى مرتجاه..

ولا شك أن مثل هذا الطموح الكبير المشروع وطنياً وحضارياً يتطلب أولاً جهداً من كل المنتمين للمؤتمر الشعبي العام في كل محافظات الوطن اليمني وأن نكون جنوداً مخلصين مع كل أبناء الشعب في كافة مرافق البناء والعمل.. وأن يكون كل واحد منا دائماً متسلحاً بالإيمان الراسخ الوثيق بالله وبالوطن والإيمان بعظمة وحدتنا التي هي عنوان عزتنا وكرامتنا كما أكد ذلك فخامة الرئيس والقائد الرمز علي عبدالله صالح.. الإيمان الذي لا يمكن أن يتزعزع أو يهتز لأنه ساكنٌ في الوجدان وراسخٌ في الضمير ومضيء في الإرادة ويجسده الوفاء والالتزام في كل مواقع العمل والبذل والعطاء.

ولا شك أن ذلك الإيمان مرتبط لدى كل أبناء شعبنا بأن واجب الدفاع عن الوحدة هو اليوم كما كان بالأمس.. وسيبقى إلى الأبد فرض عين على كل مواطن ومواطنة.. نفديها بالغالي والنفيس ونواصل تشييد بناء عزها ومجدها بكل جهود البذل والعطاء.. ونكران الذات.. وسباق إبداعات الجهاد الأكبر في كل المواقع.. والميادين.. السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.. والأمنية..

التحية والإجلال لكل أبناء شعبنا الوحدوي الوفي على مواقفه المبدئية الثابتة.. وجهوده المتحدة في كل ميادين البناء والتطوير.. والدفاع عن المكاسب الشعبية.. والمنجزات الوطنية الخالدة..

والمجد والخلود لكل الشهداء الأبرار شهداء الثورة والجمهورية والدفاع عن الوحدة الطليعة اليمنية المطهرة في منزلتهم السامية والمقدسة في سفر الخلود اليمني وطوبى لأرواحهم الزكية في الحياة الأبدية عند ربهم يرزقون.

والعزة والسؤدد لوطن الثاني والعشرين من مايو الحرّ المصان ولقائد المسيرة المباركة والنضال العنيد في بناء اليمن الجديد والتقدم نحو المستقبل الأفضل.

((وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ)) والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

صادر عن المؤتمر العام السابع "الدورة الثانية"

التأكيد على :

استمرار النهج الديمقراطي والعمل على حمايته والدفاع عنه للارتقاء بالحياة السياسية

توسيع المشاركة الشعبية وتجسيد مبدأ التداول السلمي للسلطة

الدفاع عن الحريات العامة وحقوق المواطنة التي تقوم على أساس من الإخاء والحرية والعدل والمساواة

احترام قيم الحرية والعدالة والمساواة في إطار الدستور والقوانين النافذة